20 عيد المقاومة والتحرير
25 أيار

مركز الأبحاث والدراسات التربوية
Educational Studies and Research Center

الهدف الرئيسي لهذه المادة:

أن يكوّن المتربي قناعة راسخة بأهمية خيار المقاومة في حماية الوطن والدفاع عن كرامته.

أهداف المادة الفرعية:

- أن يوضح المتربي سياق عيد المقاومة والتحرير وظروف نشأته التاريخية والسياسية.
- أن يُقدّر المتربي أهمية خيار المقاومة كوسيلة للدفاع عن الأرض.
- أن يعبّر المتربي عن رأيه الشخصي حول موضوع المقاومة والتحرير من خلال الكتابة أو الرسم أو النقاش.
- أن يشرح المتربي دور صمود الناس في دعم المقاومة وتحقيق التحرير.

أسئلة تحفيزية للعملية التربوية:

- هل تُطبّق المواثيق الدولية بعدالة على جميع الدول؟
- ما دور المجتمع الدولي في حماية الشعوب؟
- هل يمكن الجمع بين المقاومة والعمل الدبلوماسي؟
- ما الخيارات المتاحة للدول الصغيرة أمام اعتداءات الكيان المحتل؟
- ما دور الشعب في دعم خيارات الدولة؟
- ما الفرق بين مقاومة الاحتلال والعدوان، وبين العنف؟
- هل تكفي القرارات الدولية لحفظ الأمن، أم يجب وجود أدوات أخرى؟

مقدمة

يعتبر عيد المقاومة والتحرير عيدًا وطنيًا رسميًا بمناسبة اندحار العدو الصهيوني عن أرضنا التي احتلها في جنوب لبنان، ويُعدّ هذا اليوم **رمزًا لانتصار الإرادة الشعبية والمقاومة** للاحتلال، دون اتفاق سياسي أو تفاوض مباشر، بل بفضل نضال طويل خاضته **المقاومة اللبنانية**، إلى جانب صمود الشعب في المناطق المحتلة، واحتضان الناس للمقاومة. وقد مثّل هذا التحرير **أول انسحاب إسرائيلي غير مشروط من أرض عربية**، ما جعله محطة مفصلية في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي.

إنّ التأكيد على إحياء هذه المناسبة يأتي ضمن ضرورة تعريف المتربين على تاريخ الصراع مع هذا العدو المجرم وأطماعه وعدم توقفه عن أفعاله الإجرامية ومحاولاته المتكررة لاحتلال أرضنا، وعدم توقفه عن الاعتداء بشكل مستمر منذ 1948 م، (تاريخ تأسيس الكيان الصهيوني والاعتراف به دوليًا)، وافتعال الحروب والقتل والتهجير والتوسع حتى يومنا هذا.

ولأنَّ الذاكرة المجتمعية في وطننا هي ذاكرة قصيرة المدى، ولأنّ كثيرًا من المتربين الأعزاء قد يغرر بهم بسبب الترويج الإعلامي المضاد للعمل المقاوم، فإنّ عيد المقاومة والتحرير يشكل فرصة لاحياء ذاكرة المتربين ووتثقيفهم بالمخاطر المحيطة بهم وأهمية خيار المقاومة للدفاع عن لبنان.

حق الشعب في مقاومة المحتل واعتداءات العدو

يُعتبر الحق في مقاومة الاحتلال حقاً أساسياً ومعترفاً به دوليًا ضمن الحقوق المشروعة. ويتجلّى هذا الحق في قدرة الشعوب التي تعاني من الاحتلال أو من الاضطهاد على الدفاع عن كرامتها وحرية تقرير مصيرها. فالقانون الدولي يؤكد أن المقاومة هي حق مشروع للشعب الواقع تحت الاحتلال، إذ يعتبر ميثاق الأمم المتحدة، حق تقرير المصير من الحقوق الأساسية التي يجب أن تتمتع بها جميع الشعوب. وعليه، فإنّ المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنَّ «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي... أو إعادته إلى نصابه".

إنَّ المقاومة الشعبية تعتبر حقًا مشروعًا لصد العدوان الذي تقوم به دولة ما ضد

دولة أخرى عندما تفقد القوات المسلحة الشرعية للدولة المعتدى عليها قدرتها على رد العدوان وتنهار مقدراتها ومؤسساتها وسلطاتها الدستورية السياسية والعسكرية والإدارية في اتحاذ القرارات اللازمة، أو في حال استسلام سلطاتها وخضوعها لأوامر الدولة أو القوة المهاجمة وتعاونها معها.

وهذا ما حدث بعد احتلال العدو الإسرائيلي لأجزاءٍ كبيرةٍ من لبنان عام 1982م، وصولاً إلى العاصمة بيروت، حيث تم توقيع اتفاق 17 أيار، بضغط من قوات الإحتلال الإسرائيلية وبرعاية أميركية، والتي كانت أهم بنوده:

- **الاعتراف المتبادل** (ضمنيًا) بين لبنان وإسرائيل.
- **انسحاب القوات الإسرائيلية** من لبنان مقابل ترتيبات أمنية على الحدود الجنوبية.
- إنشاء **منطقة أمنية** في الجنوب اللبناني تُراقبها قوات لبنانية بالتنسيق غير المباشر مع إسرائيل.
- **منع استخدام الأراضي اللبنانية لأي نشاط ضد إسرائيل.**
- نوع من «التطبيع غير المباشر» للعلاقات، من خلال التنسيق الأمني والاتصالات الرسمية.

وقد تم إلغاء هذا الاتفاق التطبيعي مع الكيان الغاصب المحتل بعد قيام الانتفاضة الشعبية في 6 شباط 1984 .

مما يدلّ على أنّ دولتنا لا يمكنها لوحدها من صد العدوان الإسرائيلي إلّا من خلال التكامل بينها وبين الشعب، مما ولّد فيما بعد وبسبب العمل المقاوم واحتضان الشعب للمقاومة على وجود معادلة (الجيش الشعب المقاومة).

التطبيع والسلام:

يُعد عيد المقاومة والتحرير (25 أيار) مناسبة لرفض التطبيع مع هذا الكيان الإسرائيلي الغاصب، الذي يريد دائمًا أن يتوسع ويقوم باحتلال أجزاء من وطننا، لولا وجود إرادة شعبية برفض الاحتلال واحتضانها لخيار المقاومة للدفاع عن الأرض، لذلك فإنَّ ما ينادى به من ضرورة «التطبيع»[1] و«إحلال السلام» مع هذا العدو هو مجرد وهم، فالعدو لا يعرف لغة الضعف ولا يريد السلام وترك لبنان وشأنه، بل يريد السيطرة عليه وعلى مقدراته وثرواته، وهذا يظهر من سلوكه العدواني دائمًا، في محاولة منع لبنان من الاستفادة من ثرواته الطبيعية كالنفط والغاز، وسرقة المياه من الأنهار، واحتلال جزء من الأراضي اللبنانية.

(1) التطبيع هو مصطلح مستخدم للإشارة إلى جعل العلاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني واعتباره دولة شرعية على أرض فلسطين المحتلة.

ونحن نجد من آثار التطبيع مع هذا الكيان الغاصب هو مزيد من الخسائر لدى شعوب المنطقة، فمنذ عام 1948م إلى اليوم لم يعترف العدو الصهيوني بحدود رسمية له، بل ما زال في حالة توسع وبعد أن كان الفلسطينيون يمتلكون 96 % من الأراضي قبل 1947م، أُعطِيَ الفلسطينيون 55% من أراضي فلسطين مقابل 45% لليهود ، أما اليوم فنسبة الأراضي بيد الفلسطينين أقل من 15%، وما زالت الرغبة التوسعية لدى العدو من خلال الدعوة لتهجير ما تبقى من فلسطينين من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية عبر صفقة القرن[2] (المقترحة من الرئيس الأمريكي ترامب)، إذاً بالرغم من أن السلطة الفلسطينية قد وقعت اتفاقيات سلام مع هذا العدو، وبالرغم من وجود المواثيق الدولية والقرارات الدولية، إلَّا أنَّ سياسة قضم الأراضي وطرد الشعب الفلسطيني ما زالت مستمرة.

(2) صفقة القرن : اقترح الرئيس الأمريكي بأن يتم انشاء وطن بديل للفلسطينيين والتخلي عن القدس عاصمة لهم وضم منطقة الجولان (في جنوب سوريا) الى الكيان الإسرائيلي.

هل المواثيق الدولية تحمينا؟

بحسب ما يروج في الاعلام بأنَّ احترام المواثيق الدولية يحمي الشعب اللبناني ويحمي وطننا من الاعتداءات الصهيونية. بدأت الاتفاقيات والقرارات الدولية بحق لبنان من أجل منع الاعتداءات الصهيونية على جنوب لبنان، وبعد المجازر التي قام بها العدو الصهيوني بحق اللبنانيين الجنوبيين بدءًا من اتفاقية الهدنة سنة 1949م، والقرار 242 سنة 1967م من أجل الانسحاب الإسرائيلي من الأراض التي احتلها في جنوب لبنان، والقرار 425 سنة 1978م، الذي يدعو العدو للإنسحاب من جنوب لبنان، والقرار 520 عام 1982م، الذي يدعو العدو للانسحاب من بيروت .

إذًا، منذ عام 1949م والعدو الإسرائيلي يرتكب المجازر ويعتدي على لبنان وشعبه، بالرغم من وجود اتفاقات دولية وقرارات دولية تمنعه من فعل ذلك، لم يحترمها ولم يقم مجلس الأمن ولا الدول الدائمة العضوية فيه والمهيمنة على قراراته من التأثير عليه، أو الضغط لوقف الاعتداءات علينا، وحده خيار المقاومة هو الذي أجبر الاحتلال على الانسحاب والتراجع، لذلك تعزّز خيار المقاومة لدى الشعب اللبناني، خاصة في الجنوب بعد تركهم لمصيرهم وانسحاب الجيش اللبناني بعد 1978م من الجنوب، وعدم تمكن الدولة من حماية المواطنين، كما تعزّز خيار المقاومة أكثر مع انطلاقة السيد موسى الصدر الذي اعتبر: «محاربة هذا الكيان ليست محاربة للإنسان بسبب دينه، وإنما محاربة للظلم والفساد والانحراف ولفكرة التفريق العنصري... فوجود «إسرائيل» هو تجسيد للشرّ المطلق، وهي تُشكّل تهديداً دائماً للعرب والفلسطينيين واللبنانيين، وهي نقيض القيم الإنسانية المتمثّلة بالعدل والخير وكرامة الإنسان ولا يمكن من الموقع الديني قبول بقاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين»، ومع دخول المقاومة الإسلاميّة لمقاومة الاحتلال وتكثيف عمليات المقاومة بين عامي 1982م و 2000م؛ أدَّى إلى دحر العدو عن العاصمة بيروت وباقي المناطق التي احتلها، وبقي في جنوب لبنان في منطقة سميت بالشريط الحدودي، ولكنّه لم يهنأ ببقائه في هذه المنطقة، واندحر عنها بلا قيد ولا شرط، بسبب بأس المجاهدين وتضحيات المقاومين وإرادة الشعب التي لا تنكسر.

القرار 1701 هل يختلف عن القرارات السابقة؟

القرار 1701 هو قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 11 آب/أغسطس 2006، وضع حدًا للحرب بين العدو إسرائيل ولبنان، وأهم بنود القرار 1701:

1. وقف الأعمال العدائية بشكل كامل بين الطرفين.
2. انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان بالتوازي مع نشر الجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية.

3. نشر الجيش اللبناني بمساعدة قوات «اليونيفيل» (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) في الجنوب، حتى نهر الليطاني، لضمان الأمن.
4. حظر وجود أي سلاح أو قوات مسلحة

في جنوب لبنان (جنوب نهر الليطاني) غير الجيش اللبناني واليونيفيل.

5. **دعم الحكومة اللبنانية** في بسط سلطتها على كامل أراضيها.

6. **دعوة إلى ترسيم الحدود**، خاصة في منطقة مزارع شبعا، والتي لا تزال محل نزاع بين لبنان وإسرائيل..

ولكن هذا الاتفاق لم يحترم تطبيقه العدو الصهيوني، واستمرت اعتداءاته وخروقاته بشكل يومي، حيث بلغت الخروقات بالآلاف، وصولاً إلى الحرب في أيلول 2024 حيث قام العدو الصهيوني بحرب تدميرية على القرى والمدن والبلدات لقتل أكبر عدد من المواطنين وتدمير أكبر عدد من المنازل.

واستمرت هذه الحرب أكثر من 64 يومًا انتهت باتفاق وقف إطلاق النار وفق القرار 1701 من جديد، ومع ذلك لم يلتزم العدو الصهيوني من الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية، ولا زال يعتدي على أملاك المواطنين على الحدود ويغتال المجاهدين ويهدد أمن وسلامة الناس.

مما يدل على أنَّ هذا العدو لا يفهم إلاَّ لغة القوة والمقاومة.

المقاومة في عدوان 2024:

بالرغم من التدمير والاغتيالات التي طالت قادة المقاومة وعلى رأسهم السيد الشهيد حسن نصر الله، وتفجير البايجرات واستهداف المدنيين، إلَّا أنَّ صمود المقاومين ومعاركهم البطولية في الخيام وشمع والبياضة، منعت العدو من التقدم في أرضنا، وأجبر في نهاية المطاف على طلب وقف اطلاق النار لما عاناه من بأس المقاومين، وتمسك الناس بالمقاومة وعدم انقلابهم على المقاومين، وتلاحم الشعب اللبناني لوقف العدوان.

ومع أنَّ العدو بقي محتلاً لبعض قرانا في الجنوب اللبناني، إلا أنّ الناس قامت بالدخول إلى قراها رغم منع العدو الإسرائيلي لهم فقاوموهم بأجسادهم وقبضاتهم وأصواتهم وامام هذا الطوفان البشري اضطر العدو للخروج من القرى الجنوبية وبقي حتى اليوم في بعض النقاط على الحدود.

أهمية العملية السياسية

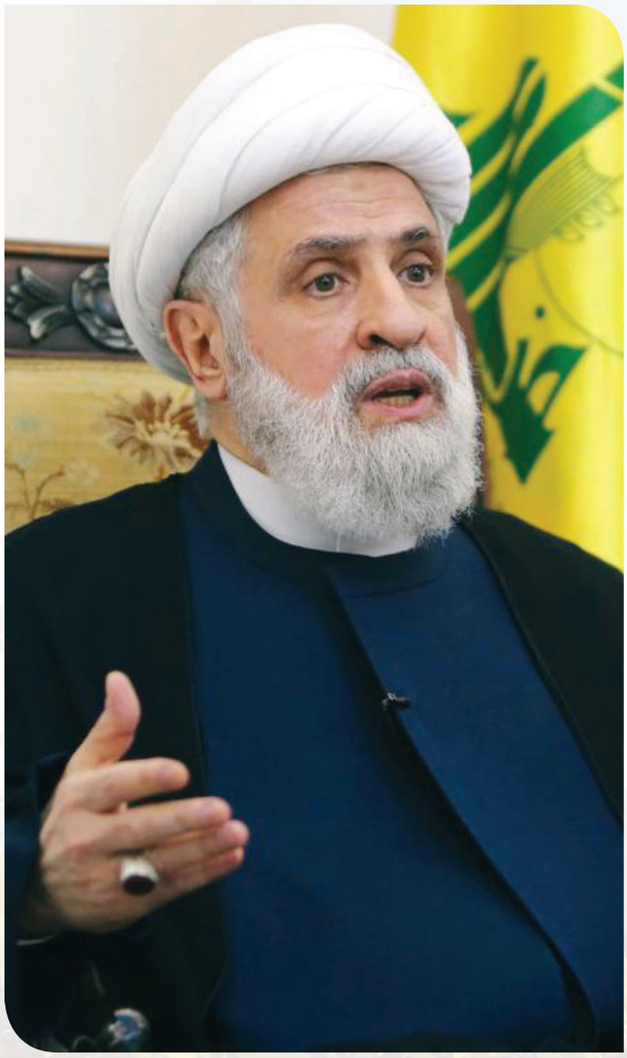

بالرغم من أهمية العمل المقاوم العسكري، إلَّا أنّ عطاءات المقاومين وتضحياتهم يمكن أن تذهب سدى إذ لم يكن هناك مقاومة سياسية تدافع عن حقوق المقاومين والناس، لذلك تحمَّل دولة رئيس المجلس النيابي اللبناني الأستاذ نبيه بري مهمة التفاوض عن المقاومة في المفاوضات الدائرة بين الحكومة اللبنانية والراعي الأمريكي الممثل للعدو الصهيوني، وأدّى هذا الاتفاق إلى وقف إطلاق النار، بالرغم من الخروقات، وما زالت المقاومة بحاجة إلى تظافر القوى السياسية المقاومة لحماية نهجها والدفاع عنها سياسيًا وإعلاميًا.

ختامًا:

يظهر مما تقدم، أنَّ عملية المقاومة هي عملية شاملة متوازنة تقوم على أسس متعددة أحد أركانها الجهاد العسكري المقاوم ضد العدو الصهيوني وأعداء لبنان، ويحتاج هذا العمل إلى مقاومة سياسية وشعبية وبناء مجتمع مقاوم مستعد للتضحيات، والعمل على تثبيت ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة» في مواجهة الاحتلال والعدوان الصهيوني الدائم على أراضينا.

إذًا، يُشكل عيد المقاومة والتحرير مناسبةً وطنيةً جامعة لاستذكار بطولات المجاهدين والشهداء والجرحى وضرورة متابعة العمل المقاوم وتعزيز القوة لمنع الاعتداءات الصهيونية، الذي لا يفهم لغة الدبلوماسية والقرارات الدولية، بقدر ما يمنعه من الاعتداء على شعبنا وأرضنا قوة المقاومين والتفاف الناس حولهم وتوحيد القرار السياسي في وجه العدوان.

نشاط:

يمكن للمربي أن يختار النشاط الذي يراه مناسباً للفئة العمرية ومستوى المتربين، سواء أكان عبر الرسم أو الحوار والنقاش أو الكتابة، ونقترح هذا النشاط للفئات العمرية 12 وما فوق:

«بين البندقية والطاولة: من يصنع القرار؟»:

- الفكرة: يُقسَّم المتربون إلى ثلاث مجموعات:

1. تمثل العمل المقاوم.
2. تمثل العمل السياسي.
3. تمثل الرأي العام.

- **النقاش:**

«هل يمكن أن تنجح المقاومة دون دعم سياسي؟ وهل يمكن للسياسة أن تُنقذ الوطن وحدها دون صمود الناس؟»

يطلب من كل مجموعة أن تحضر ما لديها من إجابات مدافعة عن وجهة نظر المجموعة التي تمثلها.